الفصل الرابع عشر

معاملة الأحداث المنحرفين

لمحة تاريخية :

كان التقليد المتبع حتى أواخر القرن الثامن عشر هو وضع الأحداث المنحرفين مع المذنبين الكبار فى سجن واحد . والواقع أن السجون كانت تضم عناصر مختلفة من المجرمين والمرضى بأمراض عقلية وذوى العاهات من مختلف الأعمار بل ومن الجنسين وفى مكان واحد . وفى سنة ١٧٨٨ أخذت جمعية لندن الخيرية فى الاهتمام بالانحراف ، ويعزى اليها الفضل فى تأسيس أول ملجأ فى العالم للمنحرفين « الذين يرغبون فى التخلى عن الطرق المعوجة وتعلم طريقة للكسب شريفة » . وفى سنة ١٨١٧ أنشأت الدائرة القضائية فى وارويك أول مؤسسة للأحداث المنحرفين . وفى سنة ١٨٣٨ أصدر البرلمان الانجليزى قانونا بانشاء مؤسسات لرعاية « المنحرفين خلقيا والمشردين من البنين والبنات » ، وانشاء سجن للاحداث على جزيرة وايت . وفى سنة ١٨٥٧ صدر قانون المدارس الصناعية الذى يسمح بالحاق الأطفال المنحرفين فى مدارس صناعية خاصة أو بابقائهم فى منازلهم .

أما فى أمريكا فقد تمكنت جمعية اصلاح الأحداث المنحرفين من انشاء أول مؤسسة للأحداث فى سنة ١٨٢٥ فى نيويورك . ثم أنشئت مؤسسات مثيلة فى بوسطن وفيلادلفيا . ثم أخذت الولايات الأخرى فى إنشاء مؤسسات مماثلة للبنين

والبنات . وكانت بعض الدول الأوربية تنشىء مؤسسات بالمثل فى نفس الوقت . وكانت هذه المؤسسات تسمى بالاصلاحيات ومدارس التأهيل ومدارس المنحرفين، ومدارس التدريب والمؤسسات العلاجية...الخ .

وقد أدت الثورة ضد تطبيق القوانين الجنائية الخاصة بالكبار على الأحداث وضرورة معاملة الأحـداث المنحرفين معاملة خاصة إلى تأسيس أول محكمة للأحداث فى مدينة شيكاغو سنة ١٨٨٩ ومنذ ذلك الوقت أخذت حركة انشاء محاكم ومؤسسات خاصة للاحداث فى الانتشار فى كثير من بلاد العالم . والمبدأ الذى تقوم عليه هـذه الحركة هو حاجة الأحداث المنحرفين إلى الحماية والرعاية والعلاج دون العقاب، يبرر ذلك الاهمال الذى يتعرض له كثير من الأطفـال ، وحاجة الأطفال إلى الاعتماد على الكبار ، وقسوة القوانين الجنائية التى تقوم على العقوبة والانتقام .

ولقد أنشئت أول محكمة للاحداث فى مصر فى عام ١٩٠٥ فى كل من القاهرة والاسكندرية وأنشئت نيابة خاصة للاحداث فى عام ١٩٢٩ فى هاتين البلدتين ومنذ صدور التشريعات الخـاصة بالأحداث الجانحين فى عام ١٨٨٣ تعرضت هذه التشريعات للتطوير والتغيير فى سنة ١٩٠٤ ، ١٩٣٧ ، ١٩٥٠ وقد استعرض الدكتور سيد عويس* فى البحث الذى قـدمه فى الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة فى يناير ١٩٦٣ تطور التشريعات المصرية الخاصة بالأحداث المنحرفين والمشردين فى معرض حديثه عن نظام الاختبار القضائى . وسنعود إلى هذا البحث ثانية فى حديثنا عن معاملة الأحداث فى مصر .

---

* دكتور سيد عويس : تطبيق نظام الاختبار القضائى على الأحداث فى مصر . أعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة . القاهرة يناير ١٩٦٣ . من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وإن كانت مؤسسات الأحداث فى بلاد العالم المختلفة قد طورت وأدخلت على برامجها التعديلات والتحسينات إلا أنه يوجد كثير من الانتقادات التى توجه إليها مثل :

١ — يودع الأحداث فى المؤسسات لسلوكهم المنحرف بعد فشل الأسرة والمدرسة وغيرهما من التنظيمات الاجتماعية فى علاج الحدث . ولا يوجد منطق يبرر امكانية نجاح المؤسسات فيما فشل فيه الغير .

٢ - تهيء المؤسسات للحدث فى العادة بيئة أو ثقافة منحرفة . إذ يحشد فيها مئات من الأطفال يختلفون فى شخصياتهم ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ويكره الأحداث على توطيد علاقاتهم ببعض نتيجة للاتصال المباشر والتفاعل وجها لوجه . وهناك ما يدل على أن كثيراً من الأحداث يخرجون من المؤسسات بعد أن أصبحوا أسوأ مما كانوا عليه عند بدء دخولهم فيها . ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة العود فى كثير من المؤسسات .

٣ — لمـــا كان كل طفل يختلف عن الآخر فى تكوين شخصيته وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والظروف التى أدت إلى الانحراف تنادى الاتجاهات الحديثة بتفريد العلاج والمعاملة . ولما كانت المؤسسات تعانى من الازدحام والافتقار إلى الموارد المادية والبشرية والفنية ، تفتقر المؤسسات بالتالى إلى السبل التى تمكنها من تفريد العلاج . وقد بينت الاحصائيات التى نشرها قسم الصحة والتربية والرعاية فى الولايات المتحدة عن مؤسسات الأحداث المنحرفين فى سنة ١٩٥٨ أن كل أربع مؤسسات من عشرة تعانى من الازدحام . أما فيما يختص بالمؤسسات فى الولايات فالنسبة أعلى . إذ يوجد الازدحام فى خمس من عشر مؤسسات ، وأن المؤسسات التى يقل فيها العدد عن ١٥٠ حدثا هى

المؤسسات التى تتميز بأقل نسبة من العود ، وترتفع النسبة كلما زاد عدد الأحداث فى المؤسسة .

٤ — على الرغم من أننا نعرف الكثير عن العوامل السببية توجد صعوبة فى تصميم البرامج العلاجية فى المؤسسات على أسس من هذه العوامل . فاذا كانت معظم المؤسسات تتفق على أهداف التأهيل غير أن هذه الأهداف تصاغ بشكل مجرد فى شكل شعارات لا تعرف المؤسسات الطرق السليمة لتحقيقها . لهذا نجد البرامج تختلف من مؤسسة لأخرى فى نفس البلد بل وفى نفس المدينة . إذ تتوقف البرامج على مدى ما تراه إدارة المؤسسة صوابا أو صالحـــا . لذلك نلاحظ الاضطراب والخلط وعدم الاضطراد والتذبذب فى السبل الموصلة لتحقيق الأهداف . ولعل أحسن مثل على الخلط والاضطراب ما نلاحظه من اختلاف الآراء حول تطبيق العقوبات البدنية. إذ هناك من ينادى بضرورة تطبيق العقوبات البدنية ، وهناك من يمارسها فعلا فى المؤسسات رسميا أو غير رسمى . ويرى بشكل المناصرون لمبدأ تطبيق العقوبات البدنية أنها فائدتها فى اصلاح السلوك المنحرف، غير أن الخبرة والبحث العلمى قد بينا عكس ذلك . فبدراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه أشارت اللجنة التنفيذية لجمعية الصحة العقلية الوطنية الانجليزية فى تقريرها الذى رفعته إلى اللجنة الاستشارية (١٩٦٠) بعدم العودة إلى التصريح بالعقوبات البدنية رسميا مع الأحداث المنحرفين إذ اعتبر التصريح بالعقوبات البدنية نكسة إلى الوراء وذلك فى ضوء البيانات الاحصائية التى تؤكد خطرها كمعوق للبحث والطرق السليمة للاصلاح .

وقد ناقش المؤتمر الثانى للوقاية من الجريمة الذى عقدته الأمم المتحدة فى لندن سنة ١٩٦٠ نفس هذا المبدأ وأشار بضرورة استبعاده تماما وفى أى صورة

من الصور وهناك أنواع أخرى من العقوبات التى تمارس والتى تعتبر رجعية ولها أثرها الضار . ففى المؤسسات البولندية للاحداث التى زارها المؤلف فى عام ١٩٦٣ والتى تعتبر من أحسن المؤسسات فى العالم لبرامجها التقدمية يوجد فى كل مؤسسة حجرات للحبس الانفرادى يحكم على معتادى الهروب من المؤسسة أو النزلاء المشكلين بالاقامة فيها لمدة ١٥ يوما حيث لايمد الحدث إلا بمقعد وسطل لقضاء الحاجة بالنهار ومرتبة ينام عليها بالليل . ولا يعطى للحدث ماء الشرب إلا عند الطلب . ويدعى المسئولون فى هذه المؤسسات أن لهذه العقوبة أثرها الفعال فى الاصلاح . وهناك عقوبة أخرى تمارس مع الفتيات هى حلق الشعر . ولاشك أنها عقوبة قاسية للفتاة إذ تفقد بها أعز ما يرمز إلى أنوثتها .

٥ — يعنى الايداع فى مؤسسة الحرمان من الحرية والحرمان من التفاعل مع المجتمع الخارجى ويقوم هذا الحرمان على التسليم بأنه يسهل فهم الفرد وتأهيله بعيداً عن البيئة والنطاق الثقافى الذى فشل فى التكيف لها . وقد ثبت خطأ هذا التسليم . فاذا كان الحدث سيعود إلى المجتمع ثانية بعد عزله فلا بد أن يتعلم كيف يحل مشكلاته فى نفس هذا المجتمع وليس بمعزل عنه . لذلك نرى أن من الاتجاهات الحديثة فى انشاء المؤسسات أن تقام فى البيئات المحلية وأن تتبع نظام البـــاب المفتوح . إذ يسمح ذلك بأن يقوم الاحداث بنشاطهم البناء فى البيئة التى تسمح امكانيتها بالقيام بهذا النشاط تحت إشراف مباشر. فالهدف تربية الحدث إجتماعيا ، وتعليمه كيف يعيش مع الآخرين على أساس من التعاون. لذلك يجب تحطيم الحواجز القائمة بين المؤسسة والبيئة .

لهذا نجد أن الايداع فى المؤسسات ليس هو الطريق المثالى للاصلاح ، وأن المؤسسات لا يتوفر فيها دائما البيئة الصالحة للعلاج . لهذا يجب إعادة النظر فى البرامج السائدة والسياسة المتبعة .

الاتجاهات الحديثة فى معاملة الأحداث :

تتجه الجهود الحالية فى معاملة الأحداث المنحرفين فى اتجاهات ثلاث هى :

أ ـ الوقاية . ب ـ العلاج دون الايداع فى المؤسسات أى خارج المؤسسات.

جـ ـ الارتفاع بمستوى المؤسسات الموجودة ومراعاة شروط معينة فى انشاء المؤسسات الحديثة .

أ ـ الوقاية :

يقول لوبيزراى أن الجهود تتجه فى معظم الدول إلى علاج انحراف الاحداث دون الوقاية ، ويعزى ذلك إلى سببين أحدهما أن برامج العلاج فى معظم الحالات تقوم على التسليم بأنه إذا ما تم اكتشاف السبب يمكن التغلب عليه . وهذا تسليم خاطىء لأنه لا يمكن عزل أسباب الجناح بهذه السهولة. وثانيهما التفكير بأنه إذا أمكننا تعميم طرق العلاج أمكننا أن نبنى السياسة الوقائية والبرامج الوقائية على هذه الطرق .

ولما كان لوبيزراى يعتقد أن الجريمة أبدية وأننا مهما بذلنا من جهود لن نقضى عليها ، ولكن يمكننا التخفيف من حدتها ، كما يعتقد بأن المعلومات التى لدينا عن الأسباب أصبحت كثيرة ، يجب أن تتجه أكبر الجهود إلى الوقاية وأقلها إلى العلاج خاصة وأن معظم البحوث تفيض بما يمكن أن يقال عن العلاج لا الوقاية .

ويرى أن برامج الوقاية يجب أن تتجه إلى تعديل الاتجاهات النفسية الفردية والجماعية . وإذا كان علينا أن نواصل البحث فى أسباب الانحراف ، يجب ألا تقوم البرامج الوقائية على معرفتنا للاسباب وحدها لأن هذا لن يكفى، لأن هناك كثيراً من الأسباب نعجز عن القيام تجاهها بأى عمل . إذ ماذا يفعل الاخصائى

الاجتماعى أو القاضى لعلاج النقص فى التربية ، أو الفقر أو الظروف المعيشية السيئة وما إليها . فالأولى أن توجه الجهود إلى الاتجاهات النفسية الفردية والجماعية . فالاتجاهات يتم اكتسابها بالخبرة وتتكون تدريجيا خلال حياة الفرد ، وتتكون شعوريا أو لا شعوريا أحكامنا عن القيم الاجتماعيه ، ويكون العمل عن طريق الأسرة ، والمدرسة ، والعمل ، والتنسيق بين الاتجاهات فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية والصناعية .

ونحن وان كنا نتفق مع لوبزراى فى بعض آرائه ، غير أننا لا نتفق معه على أن يكون الاهتمام بالوقاية على حساب العلاج ، لأننا حتى الآن ورغم معرفتنا لكثير من العوامل التى تؤدى إلى الانحراف لم نتمكن من الارتقاء بالبرامج العلاجية إلى المستوى الذى يعطينا أحسن النتائج . كما ان نظرته إلى الاهتمام بتغيير الاتجاهات الفردية والجماعية تمثل النظرة القديمة التى كانت سائدة عن العلاج النفسى . إذ كان ينظر إلى العلاج النفسى على أنه محطة للاصلاح على جانب الطريق الوعر للحياة يلجأ اليها الفرد لاصلاح العطب الذى يحل به ليعود للطريق الوعر ثانية . ولكن الخبرة والتجربة قد بينت أن فائدة العلاج لا تتم إذا كان على الفرد أن يعود ثانية إلى نفس البيئة المليئة بالمشاكل التى كانت سببا فى مشاكله . ومن هنا وجد أن الضرورة تحتم أنه بالاضافة إلى تغيير الفرد واتجاهاته بالعلاج أن يتم تغيير فى البيئة التى يعود اليها بالتخفيف من حدة العوامل التى كانت سببا فى اضطرابه . ومن هناء جاء دور الاخصائى الاجتماعى . ويتمكن الاخصائى الاجتماعى بفنه وخبرته أن يعمل الكثير إزاء النقص فى التربية ، والفقر ، والظروف المعيشية السيئة وما إليها التى يرى لوبزراى أنه لن يتمكن من عمل أى شىء إزاءها .

وإذا كان للبرامج الوقائية أن تنجح فلا بد أن تقوم على الجهود الجماعية للمواطنين فى البيئات المحلية . وإذا كنا نحاول الآن فى مصر تنظيم القيادات الشعبية على النطاق المحلى لتحريك قوى الشعب وامكانيته لخير الأفراد والجماعة ، فهذا يمثل الخطوة الأولى نحو تكوين البرامج الوقائية التى تمد الأسرة بالخدمات اللازمة وتشركها باستغلال فاعليتها لرفع مستواها والتغلب على مشاكلها فى نطاق العمل الجماعى . فالجريمة والانحراف نتاج للحياة فى الجماعة . لذلك يجب أن ينظم الشباب فى جماعات تشبع لهم حاجاتهم . والبرامج الجماعية النابعة عن حاجات الجماعات على المستوى المحلى هى التى سوف تهيء توفير الطمأنينة ، والمركز ، والترويح ، والتربية ، والصحة وغيرها من الخدمات لجميع الافراد من المهد إلى اللحد . والقيادات الشعبية الناجحة هى التى تستطيع التنسيق بين الخدمات التى تقدمها الهيئات المختلفة فى البيئة المحلية كالمدارس ، والاندية ، والمستشفيات ، والجمعيات وما اليها للتغلب على كل الظروف المهيئة للانحراف.

ويجب أن تتجه التربية فى المدارس إلى تعليم الشباب النظام ، والقيم الخلقية ، وتحمل المسئولية الاجتماعية . ومن أبسط مبادىء التربية أن الفرد لا يتعلم إلا بالممارسة . وإذا نجحت التنظيمات الطلابية فى المدارس فى جميع مستويات التعليم ، فلن يكون ذلك إلا بممارسة الشباب الفعلية للنشاطات المختلفة فى هذه التنظيمات .

ومن الاتجاهات الناجحة فى الوقاية القدرة على اكتشاف من لديهم الاستعداد للجنوح مبكراً ، فتهيأ لهم الخدمات التى قد تغير من السير فى طريق الانحراف .

ب ـ العلاج دون ايداع فى المؤسسات .

تتنوع الطرق التى يستعاض بها عن الايداع فى المؤسسات ، من ذلك الاختبار القضائى ، والايداع فى أسر بديلة ، أو معسكرات التأهيل ، وما إليها . وسنتكلم هنا عن نظام المراقبة أو الاختبار القضائى فيقول الدكتور سيد عويس فى بحثه الذى سبق أن أشرنا اليه ، « أنه ترجمة للمصطلح الانجليزى Probation إلى اللغة العربية . ولكن يلاحظ أن استخدام هذا المصطلح العربى غير شائع فى مصر . والترجمة العربية الشائعة له تستخدم مصطلح « نظام المراقبة الاجتماعية بالمحاكم » الذى يطلق عليه على سبيل الاختصار « نظام المراقبة الاجتماعية » . وقد تمت الموافقة على استخدام مصطلح « نظام المراقبة الاجتماعية بالمحاكم » بناء على توصية من حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية التى عقدت بقصر اليونسكو بمدينة بيروت فى عام ١٩٤٩ ... » .

« ويقضى الاختبار القضائى بوضع المحكوم عليه إذا كان الأمل فى اصلاحه ماثلا ، بدل سجنه ، تحت الاختبار ، لفترة يكون المحكوم عليه فى أثنائها تحت نوع من الاشراف من جانب المحكمة خاضعا لبعض القيود الواردة على حريته بغير سلبها منه كلية وبغير حرمانه من عمله ، وبغير حرمان أسرته منه »[1].

وقد استعرض الدكتور سيد عويس تطور الاختبار القضائى فى مصر بالنسبة للأحداث المنحرفين ونشاط مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث من سنة ١٩٤٠ — ١٩٥٤ ، والاتحاد العام لرعاية الأحداث واسهام هاتين الهيئتين

(١) دكتور احمد محمد خليفة . اعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة ـ القاهرة يناير ١٩٦٣ ص (٢٠) من مطبوعات المركز القومى لبحوث الاجتماعية والجنائية .

وغيرهما فى تطوير هذا النظام . مقارنا النظم المتبع فى مصر بالنظام الانجليزى الفرنسى والأمريكى .

ويلخص الخدمات التى تقدم للاحداث الموضوعين تحت المراقبة فيما يلى :

١ - تشغيل العاملين منهم كل فى أنسب المهن له وبالتالى رفع مستواهم المادى .

٢ - العناية الطبية بالحدث وذويه .

٣ - حماية الحدث من (البلطجية) وقرناء السوء ويستعان فى ذلك برجال الأمن .

٤ - معاونة الحدث وذويه على حل مشاكلهم المختلفة واصلاح بيئتهم وحياتهم الاجتماعية .

٥ - نقل الحدث من بيئته إذا تعذر اصلاحها ، كأن يعهد به مثلا إلى بعض الصالحين من ذوى قرباه .

٦ - الاشراف على تعليم الحدث وتنظيم أوقات فراغه ، ورسم خطة له فى الحياة يسير عليها وتحديد أهداف سامية يسعى اليها .

والعلاج يجرى فى بيئة الحدث نفسها فى أغلب الأحيان ، ويحاول المراقب الاجتماعى فيما يحاول الاصلاح ما يحتاج إلى اصلاح منها . وقد يرى نقل أسرة الحدث من حى إلى آخر ، أو ينصح بالحاق الحدث بأحد الأندية الشعبية أو باحدى المحلات أو باحدى المدارس الليلية .

جـ - المؤسسات الحديثة :

يمكننا أن نلخص الاتجاهات الحديثة فى سياسة مؤسسات الايداع فيما يلى :

١ — انشاء المؤسسات الصغيرة فى الأحياء الحضرية لتحل محل المؤسسات الكبيرة التى كانت توضع خارج المدينة على ألا يزيد عدد النزلاء فى المؤسسة عن ١٥٠ حدثا، ولا يزيد العدد فى مؤسسات كثيرة فى السويد عن ٥٠ فقط .

٢ — اعتبار المؤسسة عنصراً واحداً من العناصر المعهدة للعلاج . إذ يجب أن تشترك القاعدة فى البيئة المحلية فى العلاج بتيسير التسهيلات والبرامج المساعدة على العلاج . وتتبع المؤسسات سياسة الباب المفتوح حتى تتوطد العلاقة بين المؤسسة والبيئة التى تعمل فيها . وتعنى سياسة الباب المفتوح فتح المؤسسة لأعضاء المجتمع ليطلعوا على نشاطها ويسهموا فى برامجها ويتكون لديهم الاهتمام بما تقوم به المؤسسة من نشاط . ولابد أن يؤدى هذا إلى اجتذاب القادة لمساندة المؤسسة فى رسالتها ، كما تعنى خروج النزلاء إلى البيئة لمزاولة نشاطهم فى العمل وتقضية وقت الفراغ والتفاعل مع المجتمع الخارجي .

٣ — تقديم برامج التدريب المهنى مما يؤدى إلى إكتساب الأحداث المهارات المهنية داخل المؤسسة وخارجها . ويلخص كوهين الفوائد التى تعود على الأحداث من التدريب المهنى خارج المؤسسة فيما يلى :

أ ـ تجريب الحدث فى أكثر من عمل وفى أكثر من مجال. فتتنوع الخبرات التى يكتسبها .

ب ـ تجريب الحدث بإتاحة الفرصة لتقويمه فى كيفية الحياة فى مواقف خارج المؤسسة .

جـ ـ تقوية عود الحدث بقضائه فترة خارج المؤسسة يتمكن فيها من إختبار الواقع ومعرفة ما هو متوقع منه ، ومعرفة مستواه المهنى والادائى فى العمل .

د ـ إتاحة الفرصة لجمع الاجر والتدريب على توفير المال والقدرة على التصرف فيه بحكمة .

هـ ـ إكتساب الخبرة فى استغلال امكانيات البيئة كالمواصلات ، وأماكن تقضية وقت الفراغ ، ومعرفة المؤسسات التى تمده بالخدمات ، والتعامل معها كما يتعامل غيره من الافراد الاسوياء .

٤ — تفريد العلاج : إذ يجب أن تكون هناك مادة كاملة عن حالة الحدث وتاريخ حياته . وتوضع خطة للعلاج تناسب تكوين شخصيته .

٥ — الدقة فى اختيار الاخصائيين الذين يتعاملون مع الحدث . وقد أكد مؤتمر الوقاية من الجريمة الذى عقد فى لندن سنة ١٩٦٠ ضرورة العناية باختيار الافراد العاملين فى المؤسسات على ألا يقوم الاختيار على المؤهلات العلمية وحدها ، بل يجب أن يؤخذ فى الاعتبار السمات الشخصية المؤهلة للعمل مع مثل هؤلاء الاحداث .

الاختيار للايداع فى المؤسسات :

من من الاحداث المنحرفين يجب ايداعهم فى المؤسسات ؟ للاجابة على هذا السؤال نسوق بعض المعايير التى يجب الاهتداء بها .

١ — سبق لنا أن ذكرنا أن انحراف الاحداث فى دول كثيرة يتسع ليشمل كل مظاهر سلوك الاحداث تقريبا ، مثل عدم الطاعة ، والعناد ، وعدم احترام الآخرين ، والمروق ، والتدخين ، وجمع أعقاب السجاير ... الخ . ويضم هؤلاء جميعا مع المنحرفين الحقيقيين لعدم وجود المؤسسات أو الخدمات الكافية ، ولعدم وجود سياسة لمعاملة كل فئة على حدة، إذ كل من يعتبر غير متكيف مع بيئته يرسل إلى المؤسسات . علما بأن عدم التكيف والانحراف أمران مختلفان.

لذلك يجب اعتبار الأحداث المنحرفين من وجهة النظر الاجتماعية مجموعة تكون مشكلة تختلف عن مشكلة أولئك الذين يحتاجون للرعاية والحماية عن طريق الخدمات الاجتماعية والعقلية والصحية وغيرها من خدمات الرعاية . إذ يجب علاج كل من النوعين لأن كلا منها يحتاج الرعاية والمساعدة . لهذا يجب أن يستبدل كل تشريع يعتبر المنحرفين وغير المتوافقين فئة واحدة بتشريع يفرق بينهما، وإذا كان ولا بد من إيداع أفراد الفئة الأولى فى المؤسسات فالأمر يختلف مع أفراد الفئة الثانية . أما إذا كان ولا بد من ايداعهم أيضا فلتكن لهم مؤسساتهم الخاصة . ويتبع ذلك قصر مصطلح الأحداث المنحرفين على أولئك الذين يقترفون فعلا يعاقب عليه القانون إذا ما ارتكبه شخص بالغ كما نادى بذلك مؤتمر الوقاية من الجريمة فى لندن ١٩٦٠ الذى سبق أن أشرنا اليه .

٢ — يجب لكى يكون للعلاج أثره عدم الاستغناء عن أى طريقة أو مجموعة طرق توصل إلى الهدف ، ويتطلب ذلك استخدام كل الامكانيات والهيئات الموجودة فى البيئة والتى تسمح للحدث بأن يكون حراً خارج المؤسسة بدلا من إيداعه فيها . أما إذا كان الايداع أمراً حتمياً فلتتبع المؤسسة سياسة الباب المفتوح أو شبه المفتوح كلما كان ذلك ممكنا .

٣ — وهناك مشكلة يتناولها الاخصائيون بالمناقشة والبحث والتمحيص هى طول مدة الايداع ، وهل تحدد مدة الايداع أم تترك مفتوحة . ويشير المؤتمر سالف الذكر بأنه يستحسن أن تحدد فترة العلاج منذ البداية لأن المنحرفين البالغين والأحداث يستجيبون ايجابيا حين يكون لديهم فكرة تقريبية عن طول المدة التى سيقضونها .

فى ضوء هذه الاعتبارات السابقة ، وفى ضوء التعريف القانونى للانحراف

نرى أن كثيراً من مشكلات السلوك ، على الرغم من حاجتها العلاج ، لا تدخل فى نطاق انحراف الأحداث . انمـــا هى مظاهر سلوكية تدل على عدم التكيف ولا تحتـاج للايداع فى المؤسسات إنما يجب أن يترك أمرها للهيئـات التى تقوم بالرعاية الموجودة فى البيئة .

وقد سبق لنا أن بينا فى فصل سابق أنماط المنحرفين ، وعرفنا أنه من بين هذه الأنماط يوجد النمط العرضى ، ولا يحتاج هذا النمط أيضا للايداع . إذ أن المنحرف العرضى هو فى الواقع حدث سوى من وجهة النظر النفسية وإن كان القبض عليه يتم لاقترافه عملا يعاقب عليه القانون . ان مشكلات هذا النمط يمكن النظر اليها على أنها مشكلات تحتمها مرحلة النمو التى يمر بها الحدث وغالبا مايقترف الحدث الفعل دون دراية بمدى خطورته .

أما النمط الاعتدائى غير الاجتماعى والذى ينطبق غالبـا على الصبية والذى يتميز بالعدوان وعدم القدرة على تحمل الاحباط ، فيتطلب علاجا خاصا قـــد لا يتوفر خارج المؤسسات ، كما ثبت أن المؤسسات العادية تفشل فى علاج هذا النوع ، لذلك يجب أن تهيأ لهم مؤسسات خاصة ذات بيئة علاجية خاصة .

أما المرضى بأمراض عقلية أو بالضعف العقلى فيحولون فى العـــادة إلى مستشفيات الأمراض العقلية ، أو المؤسسات الخاصة بضعاف العقول .

والاتجاه الحديث فى كثير من البلاد هو تسليم الحدث دون العاشرة من عمره إلى ولى الأمر أو الأسرة مع تطبيق نظام الاختبار القضائى . أما الاحداث فيما بين العاشرة والثالثة عشرة فيودعون فى مدارس داخلية . وهذا هو ما رآه الكاتب متبعا فى بولندا الاشتراكيـة . أما فى البلاد الاسكندنافية فلا يعتبر الحدث دون الخامسة عشرة مسئولا وبالتالى لا يودع فى المؤسسات .

فاذا لم يسلم الحدث إلى أهله أو ولى أمره ، وإذا لم يودع فى مدرسة خاصة أو يحول إلى المستشفى أو موسسات الضعف العقلى فانه يودع فى العادة فى اصلاحية من الاصلاحيات ، والاصلاحية هى النوع السائد من الموسسات للاحداث المنحرفين .

اجراءات معاملة الأحداث المنحرفين :

إن مشكلة الأحداث المنحرفين مشكلة تحتاج إلى مجهود تعاونى ثقافى يشترك فيه الآباء ، والمدرسة ، والقضاء ، والبوليس ، والمؤسسات الاجتماعية ، ورجال الدين ، والهيئات المحلية والدولة . فالحدث المنحرف يتطلب معاملة خاصة تختلف عن معاملة الكبار أو المجرم العادى ، لذلك استخدمت العيادات النفسية ، وادخلت نظم التوجيه بالمدارس ، كما انشئت المدارس الخاصة للمنحرفين ، ووضعت البرامج الخاصة فى الأندية والساحات للاحداث ، كما تنبهت معظم الدول إلى ضرورة انشاء محاكم خاصة بهم . ويلخص لوبيزراى فى محاضراته بأن الهيئات التشريعية الخاصة بالأحداث لها أشكال ثلاثة هى :

١ ـ وجود محاكم خاصة للأحداث .

٢ ـ تنظيم مجالس لرعاية الأحداث كما فى البلاد الاسكندنافية .

٣ ـ الربط بين محاكم الأحداث وسلطات الرعاية الاجتماعية .

أما البلاد التى توجد فيها محاكم للاحداث فتشكل هذه المحاكم على وجه من الوجوه الثلاثة التالية .

١ ـ محاكم خاصة لا تتناول إلا مشاكل الأحداث .

٢ ـ محاكم للاحوال الخاصة ولاتتناول إلا شئون الأسرة والأحداث على اعتبار أن مشاكل الأسرة والأحداث مشتركة .

٣ ـ محكمة للأحداث تابعة لمحاكم الجنايات . وتوجد فى البلاد التى يكلفها انشاء محاكم خاصة للأحداث أموالا طائلة .

فاذا ما تم القبض على الحدث يحجز فى قسم البوليس ، وغالبا يعزل عن الكبار ، أو يودع مؤقتا فى منزل خاص تشرف عليه هيئات الأمن . وتوجد مثل هذه البيوتات فى كل مدينة كبيرة فى بولندا ، وتعتبر من أحسن المؤسسات للايداع المؤقت . والمفروض ألا يقيم فيها الحدث مدة أطول من ٤٨ ساعة إما أن يفرج عنه بعدها أو يودع فى دار من دور الملاحظة وفقا لما يقرره القاضى أو السلطات المعنية .

وفى مصر ، كما فى غيرها من البلدان التى يوجد فيها محاكم للأحداث يحال الحدث إلى دار من دور الملاحظة التابعة إما لوزارة الشئون الاجتماعية أو التى تديرها الجمعيات الأهلية ، فيعهد به إلى أحد الأخصائيين الاجتماعيين الذى يقوم بدراسة حالته فى فترة محددة ، هى ثلاثة أشهر فى المتوسط يتم أثناءها جمع مادة الحالة عن الحدث من أسرته ومن المدرسة والجيرة وغيرها من المصادر ، ويرفق بدراسة الحالة تقرير طبى وتقرير نفسى . فاذا ما تمت الدراسة يحول الحدث إلى المحكمة مع توصيات الأخصائى الاجتماعى بالعلاج الذى يجب أن يتبع . وتتم محاكمة الحدث فى جلسة مقفلة لا يحضرها سوى الآباء والأخصائى الاجتماعى والقاضى ووكيل النيابة . وقد يحضر المحامون فى صحبة الحدث وأهله . ويحال الحدث إلى مؤسسة إذا لم يكن هناك أى سبيل آخر للعلاج . وتستمر الاقامة فى المؤسسة ما بين ستة أشهر وسنتين ومن الممكن أن تطول المدة أكثر من ذلك .

ومما يساعد على تسهيل مهمة القضاء ما يلى :

١ ـ أن يتضمن التقرير الذى يقدمة الأخصـــائى الاجتماعى تقويما لشخصية الحدث بنواحى القوة ونواحى الضعف فيها .

٢ ـ أن تتنوع المؤسسات التى يمكن احالة الحدث اليها ، وأن تتنوع البرامج العلاجية حتى يمكن تحويل الحدث إلى المؤسسة المناسبة أو تهيئة البرنامج المناسب الذى يتفق وحاجاته ومشكلته وسنه .

المعاملة داخل المؤسسات :

تقوم سياسة الاصلاح على التسليم بأن الجريمة سلوك مضاد المجتمع. وأن الوقاية والاصلاح يهدفان إلى إعادة المجرم فى المجتمع ثانية بعد اصلاحه لذلك يجب أن تهيء بيئة المؤسسة للعلاج والتأهيل ، وأن تكون فيهـــا الخدمات الضرورية التى تساعد على اعادة التكيف المجتمع الخارجى ، لذلك يجب أن تنظم بيئة المؤسسة تنظيما يسمح للحدث بخبرات تبين له أن فكرته عن العالم وعن المجتمع مشبعة بالخطأ ، وأن المجتمع على استعداد لتقبله ومساعدته على أن يساعد نفسه .

لذلك يجب أن يكون الهدف الأول فى تأهيل أى حدث منحرف هو تعديل حاجاته الداخلية وتعليمه كيف يضبط التحكم فى اندفاعاته . يتطلب ذلك أن تكون البرامج فى المؤسسات غنية بالخبرات التى تشبع الحاجات المشروعة كالطعام والراحة بالاضافة إلى اشباع العلاقات الاجتماعية المتبادلة ، واكتساب الخبرات بشكل تدريجى ، مع وجود فترات للراحة والاسترخاء . كما يجب أن تتضمن البرامج الخدمات الخاصة كالتقويم الفردى ، والتعليم المدرسى ، والتدريب المهنى ، والتوجيه والعلاج الفردى والجمعى ، والخدمات الطبية وما شابه .

ويجب أن نلاحظ أن اهتمام المؤسسة بالحدث يعنى الاشراف المستمر عليه لمدة ١٤ ساعة . ومن أحسن التنظيمات أن ينظم الأحداث فى جماعات يتراوح عددها ما بين ١٠ ، ١٥ حدثا تحت رعاية مشرف أو اثنين يقومان بالوظائف الوالديه . على أن يتم اختيار العاملين مع الأحداث اختيارا دقيقا . كما يجب أن يخطط لشغل وقت الطفل طيلة النهار على أن يشترك فى تخطيط البرنامج المتخصصون من اخصائى اجتماعى ، ونفسى ، وطب نفسى ، وجميع المسئولين فى المؤسسة .

والبرامج الجيدة يجب أن تمول بسخاء ، إذ لا زال والأسف كثير من المؤسسات محرومة من المصادر المالية التى تعينها على تنفيذ البرامج الصالحة .

الخدمات المتخصصة :

١ ـ التعريف

تعنى المواقف الجديدة سواء أكانت الالتحاق بمدرسة ، أو شغل وظيفة جديدة أو الالتحاق بجماعة جديدة وجود فترة مؤقتة من القلق وعدم الطمأنينة اللهم إلا إذا كانت هناك خطة تساعد على مجابهة مطالب الموقف الجديد ، وإلا توقعنا مشاكل تؤدى إلى عدم التوافق والتعاسة الفردية . وخبرة الالتحاق بمؤسسة ليست خبرة سارة للكثيرين من الأحداث خاصة للحدث الذى لم يسبق له الايداع بالمؤسسات .

ومن المسائل المتبعة وجود مركز للاستقبال أو التشخيص للجدد يقضون فيه فترة أسبوع أو أسبوعين حتى يتم تعريفهم بسياسة المؤسسة ، إذ تهدف برامج التعريف أو برامج الاستقبال إلى :

ا ـ تعريف الحدث بالمؤسسة . ب ـ تعرف أعضاء المؤسسة على الحدث .

ويتضمن تعريف الحدث بالمؤسسة مده بالمعلومات الضرورية عن مبنى المؤسسة وأقسامها ، واللوائح والتنظيمات المتبعة ، وأوجه النشاط الموجودة بالمؤسسة ، وخدمات التوجيه والعلاج ، والخدمات الصحية وما اليها .

٢ ـ التقويم الفردى

فى الوقت الذى يقوم فيه الحدث بالتعرف على المؤسسة تقوم المؤسسة بالتعرف على الحدث بدراسته . إذ يقوم الأخصائى الاجتماعى ، والأخصائى النفسى ، واخصائى الطب العقلى ، والطبيب ، والمعلم وغيرهم من الاخصائيين فى المؤسسة بجمع المعلومات عنه والتى قد يكون لها قيمتها فى العلاج وذلك باستخدام الأدوات التشخيصية التى فى متناول كل منهم ... وتجمع هذه المعلومات ، وفى ضوئها تتقرر طريقة العلاج التى تناسبه .

والمعلومات ذات الضرورة التى تفيد فى فهم الحدث يجب أن تتضمن :

ا ـ تاريخ الحدث الاجتماعى وتاريخ أسرته .

ب ـ التهمة الحالية والتهم السابقة .

حـ ـ العلاقة الديناميكية بين أفراد الأسرة .

د ـ الثبات الانفعالى للحدث وتكيفه الاجتماعى .

هـ ـ اتجاهاته النفسية .

و ـ مستواه الصحى والجسمانى .

ز ـ مستواه الدراسى كما تبينه الاختبارات التحصيلية ، وقدرته العقلية كما تبين من اختبارات القدرة العقلية .

ح ـ المهارات الخاصة ، والخبرات المهنية السابقة .

ط ـ القدرات الخـــاصة .

ى ـ الميول والخطط التى يراها الحدث لمستقبله .

٣ ـ التعليم المدرسى :

يقع الأحداث المنحرفون فى معظم بلاد العالم فى مستوى سن التعليم الاجبارى ، غير أن معظم المنحرفين من الفاشلين دراسيا ، لذلك نجد أنه يوجد فى معظم المؤسسات فصول دراسية يلتحق بها نزلاء المؤســـسة ضمن النشاط اليومى . وتلجأ بعض المؤسسات إلى الحاق بعض الأحداث بالمدارس الموجودة فى البيئة حتى لا ينقطع سير الدراسة لهم ، خاصة إذا كان المستوى التحصيلى للحدث مقبولا . إذ يذهب هؤلاء الأحداث إلى المدارس ثم يعودون إلى المؤسسة . غير أن البرامج الدراسية فى المدارس غالبا ما تكون غير مناسبة لغالبية المودعين فى المؤسسة . لهذا يجب أن يكون فى المؤسسة الفصول الدراسية التى تتناسب برامجها ومستويات هؤلاء الأحداث حتى يتمكن كل حدث من التحصيل وفقا لقدراته وسرعته وميوله للمواد الدراسية المختلفة . والأحداث المنحـــرفون فى مصر فى العادة من الاميين ، لهذا تنجح هذه الفصول الدراسية إذا تمكنت من تعليم الحدث أثناء اقامته فى المؤسسة القراءة والكتابة . على أن الهدف من هذه الفصول يجب أن لا يقتصر على محو الأمية . إذ يجب أن يهيء البرنامج الدراسى لاكتساب التدريب المهنى ، والثقافة الصحية ، والمواطنة ، وتعليم السلوك الاجتماعى السوى والتربية لوقت الفراغ .

٤ ـ التدريب المهنى :

يعتبر التدريب المهنى من أهم أوجه النشاط للتأهيل والاصلاح فى المؤسسات ويعنى التدريب المهنى الناجح :

أ ـ نوعا من العمل يسمح للحدث بتعلم حرفة من الحرف .

ب ـ تعلم العادات الحسنة كالمثابرة على العمل واكتساب المهارات التى تساعد على النجاح فى المجتمع الخارجى .

حـ ـ تعلم معنى العمل وتقدير قيمته .

د ـ اكتساب المهارات ، واكتشاف القدرات الخاصة التى توهل للنجاح فى عمل من الأعمال .

كما يساعد البرنامج المهنى الناجح على سهولة ادارة المؤسسة إذ يقلل من الكسل ويرفع من الروح المعنوية للنزلاء والمشرفين عليهم ، ويقلل من مشاكل التهذيب والادارة ، ويبعث على المشاركة فى نواحى النشاط الأخرى فى برنامج العلاج ، ويقلل من نفقات المؤسسة .

والاتجاه الحالى فى المؤسسات هو تشغيل الأحداث فى المؤسسات الصناعية الموجودة فى البيئة ويدفع لهم أجر على عملهم يذهب جزء منه للمؤسسة للاقامة ، ويحفظ الباقى للحدث فى دفتر للتوفير يعطى له عند تخرجه .

ففى بولندا شاهد المؤلف تجربة تجريها بعض المؤسسات مع مجموعات من الأحداث تسمى المجموعات شبه الحرة . إذ تؤجر المؤسسات عدداً من نزلائها من الأحداث للمصانع التى يعمل فيها الأحداث تحت اشراف الأخصائيين من مؤسستهم ، ويقيمون جميعا مع العمال فى مساكن تهيئها لهم المصانع ، وهذه التجربة قائمة الآن لمدة تقرب من أربع سنوات ويبدو أن نتائجها تبشر بالخير .

ومما شاهده المؤلف فى نفس البلد أن المصانع الكبيرة تمد المؤسسات بوحدات انتاجية كاملة بآلاتها الثقيلة تقام فى المؤسسة ، وتدفع المصانع أجر الصبية على مايقومون به من انتاج . ويقسم الأجر بين المؤسسة والحدث ، ويذهب الانتاج للمصانع ، فاذا ماحان وقت الافراج عن الحدث ، تلتزم المصانع

بتعيين عدد منهم بين عمالها خاصة وأنه قد تم تدريبهم فى المؤسسة ليست إلا مراكز تدريب لهذه المصانع . والواقع أن الوافد لكثير من مؤسسات الأحداث فى بولندا لايجد فرقا كبيراً بينها وبين كثير من مدارس الصناعات ومراكز التدريب .

٥ ـ الخدمات الصحية

يتضمن البرنامج الصحى فى المؤسسة ما يلى :

أ ـ الكشف الدورى على الأحداث مع الاهتمام بالنواحى الإنفعالية والجسمانية على السواء .

ب ـ وجود ممرضة قائمة مع الإمكانيات الضرورية للاسعافات الأولية .

حـ ـ التوعية بمبادىء الصحة العقلية والجسمانية .

د ـ تدريب المشرفين والأخصائيين فى المؤسسة على ملاحظة أعراض الأمراض المختلفة لإتخاذ اللازم أزاءها فى الحال .

والبرنامج الصحى الذى يتضمن كل ذلك هو فى الواقع برنامج متعدد الأوجه ، ولن يقال أن للمؤسسة برنامجاً صحياً إلا إذا اكتملت عناصره السابقة .

٦ ـ التوجيه والعلاج النفسى :

يقوم كل من التوجيه والعلاج النفسى على العلاقة وجها لوجه بين الأخصائى وصاحب الحالة . وتهدف هذه العلاقة فى زيادة فهم العميل لنفسه ، وزيادة قدرته على حل مشاكله بنفسه وذلك بمساعدة الأخصائى . والتوجيه والعلاج النفسى اما أن يكون فرديا أو اجتماعيا .

وتدعى كثير من المؤسسات أن لديها برامج التوجيه وبرامج العلاج

النفسى . وقد يكون ذلك صحيحا فى بعض المؤسسات وفى بعض الدول المتقدمة ، غير أن المستعرض للبحوث العلمية يلاحظ أن ما تقوم به هذه المؤسسات هو محاولة تجريبية وعلى نطاق ضيق لا غير ، إذ لا تمتد هذه الخدمات لكل هؤلاء كما يجب أن يكون . أما فى البلاد النامية فلا زال هذا المجال حديثا بالنسبة لها ولم يطرق بعد . وقد يعزى هذا إلى أن المتخصصين فى التوجيه والعلاج عددهم قليل جداً . كما أنهم لا يعملون فى العادة مع المؤسسات العلاجية إلا على سبيل الاستشارة أو للتشخيص ولبعض الوقت .

٧ ـ خدمات أخرى :

بالاضافة إلى الخدمات السابقة يجب أن يتضمن البرنامج أوجه النشاط المختلفة لملء وقت الفراغ ، كالنشاط الرياضى ، والموسيقى ، والمسرحى ، والقراءة ، وما إليها إذ يساعد هذا على شغل وقت الحدث والتقليل من المشكلات الادارية التى قد تنجم عن الفراغ والكسل .

والخلاصة يجب أن يكون هدف أى برنامج علاجى فى أى مؤسسة هو اعادة الحدث الى المجتمع الخارجى ليتفاعل معه على أسس سوية . لذلك يجب أن يمهد لهذه العودة بالتدريج . وتتبع بعض المؤسسات سياسة منح الامتيازات والحرية تدريجيا . فبعد التحاق الحدث بالمؤسسة يحرم من كثير من الامتيازات خاصة تلك التى تتصل بالتفاعل مع العالم الخارجى كزيارة المنزل ، والعمل خارج المؤسسة ، والترويح فى الخارج كالاشتراك فى المعسكرات والرحلات وما اليها . فاذا أثبت الحدث حسن السير والسلوك تمنح له بعض الإمتيازات تدريجيا حتى يصبح على استعداد لمجابهة المجتمع من جديد .

تطوير معاملة الاحداث فى مصر :

فى ضوء ما سبق ومسايرة للتطور الاجتماعى والاقتصادى فى مصر يحتاج قانون الأحداث إلى إعادة النظر فيه ، مع تكوين شرطة خاصة للاحداث كما تحتاج مؤسسات الاحداث فى مصر إلى التطوير على أن يراعى فى تطويرها مايأتى:

١ ـ اشتراك القاعدة الشعبية عن طريق منظمات الاتحاد الاشتراكى فى إدارة المؤسسات عن طريق مجالس إدارتها .

٢ ـ تحويل المؤسسات إلى وحدات انتاجية بتطوير الصناعات الموجودة فى هذه المؤسسات حتى تتفق وخطة التنمية فى الدولة ، ويا حبذا إذا نسق التعاون بين المؤسسات والمصانع عن طريق منظمات الاتحاد الاشتراكى بتدريب نزلاء المؤسسات فى المصانع على أن تلتزم المؤسسات بتشغيل عدد من هؤلاء النزلاء بعد تخرجهم من المؤسسات . ويا حبذا إذا امتد نشاط المصانع إلى نقل وحدات انتاجية إلى المؤسسات فتمد المؤسسة بالمواد الاولية التى تصنع لحساب المصانع .

٣ ـ يعاد توزيع المؤسسات جغرافيا حتى يكون نشاط هذه المؤسسات فى داخل المدن بدلا من أن يكون خارجها كما هو حادث حاليا نتيجة للموقع الجغرافى فى بعض المؤسسات .

٤ ـ يراعى تحديد العدد الذى تستوعبه المؤسسة على ألا يزيد بحال عن ١٥٠ أو مائتين على الاكثر . أما المؤسسات الضخمة كمؤسسة المرج فيعاد تقسيم النزلاء فيها إلى مجموعات صغيرة لها استقلالها الذاتى .

٥ ـ الاهتمام بتدريب العاملين فى المؤسسات واختيارهم .

٦ ـ تزويد المؤسسات بالاخصائيين النفسيين المدربين ومدهم بأدوات التشخيص الصالحة المقننة على عينات مصرية .

٧ ـ إعادة تخطيط برامج هذه المؤسسات بما يكفل تربية المواطن الصالح وتحقيق الخدمات التى يجب توافرها فى المؤسسات الحديثة .